رفعت تقريرها عن تعديلات قانون الجنسية إلى المجلس

«الداخلية والدفاع» تطلب مهلة للبت في «حرمان المسيء»

انهت لجنة شؤون الداخلية والدفاع تقريرها المتعلق بتعديلات قانون الجنسية واحالته الى مجلس الأمة تمهيدا لإدراجه على جدول اعمال الجلسة المقبلة.

وأجلت اللجنة البت في مقترحات تحديد العدد الذي يتم منحه الجنسية خلال عام 2017 حتى اجتماعها في 9 مارس المقبل بناء على طلب وزارة الداخلية وانتظار ورود بقية المقترحات الأخرى من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

وقال رئيس اللجنة النائب عسكر العنزي في تصريح له بالمركز الإعلامي إن اللجنة ستطلب من المجلس مهلة للبت في تعديلات (حرمان المسيء) واستبعاد شرط الشرف والأمانة الى حين البت في الطعون الدستورية الخاصة بذلك.

واضاف ان المجلس الأعلى للقضاء طلب انتظار الفصل بالأحكام الدستورية في هذا الخصوص كما انه لم يرد إلى اللجنة رأي الفتوى والتشريع بشأن استبعاد الشرف والأمانة.

واشار العنزي إلى أن لجنة الداخلية والدفاع ستناقش في الأيام المقبلة مشروعا بقانون محالا من الحكومة بشأن تعديل قانون البصمة الوراثية

العنزي: دراسة تعديلات الحكومة على قانون البصمة الوراثية خلال الأيام المقبلة

ومن جانبه نقل النائب د. جمعان الحربش عن وزير الداخلية قوله إن جميع القيود الأمنية على الشباب وأقاربهم تم إزالتها خلال الأشهر الماضية باستثناء من عليه قضية تنظر في القضاء مطالبا بضرورة رفع القيود حتى من عليه قضية تنظر بالمحاكم.

وأوضح الحربش في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة بأن أي شخص عليه قيد يستطيع رفعه، مؤكدا انتظاره ورود تلك الإفادة رسميا ليتم الإشادة بها وان لم تتم فإننا سنذهب باتجاه خطواتنا الأخرى.

واضاف الحربش ان القيود الأمنية وضعت خلال السنوات الثلاث الماضية على الشباب ومنعتهم من تقلد الوظائف الإشرافية من رئاسة قسم حتى وكيل مساعد.

واشار الحربش إلى ان المتضررين ايضا من القيود الأمنية شباب تم رفض تعيينهم في كليات الضباط او الحرس او الجيش والاخطر من ذلك هو انتقال هذه القيود لأقاربهم.

واعتبر الحربش ان سياسة القيود الأمنية هي سياسة كارثيه تكبر يوما بعد اخر وانه وجه أسئلة نيابية بهذا الخصوص إضافة إلى طلب نيابي للتحقيق بهذه القضية.

ومن جهة أخرى قال الحربش إنه إذا لم تنجح الجهود النيابية في إقرار تعديلات قانون حرمان المسيء فستتجه الى العمل على عدم تطبيق القانون بأثر رجعي.

واشار الحربش إلى أنه قدم وعدد من النواب اقتراحا بإلغاء قانون المسئ موضحا ان تغليظ قانون الجزاء بأن يمنع من الترشح كل من يدان بعقوبة مغلظة ومن ثم عدم وجود الحاجة لإضافات اخرى على قانون الانتخاب.

واضاف انه قدم اقتراح لا زاله بند الشرف والامانة وإذا لم يتم ازاله هذا البند فيجب تحديد قضايا الشرف والأمانة.

وشدد على ضرورة استمرار الإجراءات النيابية حتى لا يترك قانون المسئ مطاطا ويؤدي لعزل وإعدام سياسي مطالبا النواب بالالتزام بمواقفهم في تعديل القوانين المفصلية خلال الجلستين المقبلتين.

وأعرب عن رؤيته بأن المجلس اتخذ قراره في عرض تعديلات قانوني الانتخاب والجنسية في الجلستين المقبلتين، داعيا للتصويت عليها دون انتظار الطعون أمام المحكمة الدستورية وإذا لم تسقطها الدستورية تكون الإجراءات النيابية في مسارها الصحيح. ووجه الحربش الدعوة إلى الشعب لحضور الجلسة المقبلة التي ستناقش تعديلات قانون الجنسية، مشيرا الى ان هناك ارتياحا لوجود اغلبيه نيابية مريحه لتمرير القانون داعيا الحكومة للتعاون.

وعن قضية عوده الجناسي قال الحربش اننا قدمنا التفاهم لعوده الجناسي على تفعيل الأدوات الدستورية وتحملنا الكثير من النقد ممن يثقون فينا ويسالوننا عن سبب تأخرنا في هذا الموضوع.

وأكد انه يفضل التفاهم على الصدام السياسي او المساءلة المباشرة موكدا ان الأيام القليلة القادمة ستكون فاصله في هذا الموضوع والقضية الآن في ملعب الحكومة.

وعن قضية الاعتداء على النائب السابق مسلم البراك اشار الحربش إلى انه سيتم التحقيق في تفاصيلها وسيوضع الموضوع امام مجلس الامة لاتخاذ ما يراه من إجراءات.

اجتماع لجنة الداخلية والدفاع

الحربش: سنعمل على عدم تطبيق «قانون المسيء» بأثر رجعي إذا لم تنجح جهود إقرار تعديلاته

وزير الداخلية أكد أن جميع القيود الأمنية على الشباب وأقاربهم تم إزالتها خلال الأشهر الماضية

قضية الاعتداء على البراك سيتم التحقيق في تفاصيلها وسيوضع الموضوع أمام المجلس لاتخاذ ما يراه

طالب الحكومة باللجوء إلى المحكمة الدستورية لمعرفة قانونيتها من عدمه

الكندري: غالبية الاقتراحات المتعلقة بضبط زيادة الوقود والكهرباء والماء دستورية

اكد النائب د. عبد الكريم الكندري بصفته عضوا في اللجنة التشريعية دستورية غالبية الاقتراحات النيابية التي وردت إلى اللجنة التشريعية، فيما يتعلق بمقترحات ضبط زيادة الوقود والكهرباء والماء.

واضاف الكندري في تصريح له بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن ما ورد في بعض الصحف من أن الحكومة ترى عدم دستورية هذه المقترحات ليس سليما بحسب دراسة اللجنة تلك القوانين.

واشار الكندري إلى أن للحكومة رأيا ولكن اقتراحات النواب ستناقش وتدرج وتقر، وإذا تم اقرارها فيحق للحكومة أن تتجه إلى المحكمة الدستورية لمعرفة مدى دستوريتها من عدمه.

وطالب الكندري الحكومة بأن تحتفظ بردودها وان تدخل جلسة التصويت وتلجأ للمحكمة الدستورية إن أرادت، وذلك بعد اعتماد الاقتراحات وإقرارها للفصل في دستوريتها.

وأكد الكندري أن أغلب الاقتراحات تخلو من الشبهات دستورية، وذلك كونه عضوا في اللجنة التشريعية وقدم الكثير من هذه الاقتراحات.

من جهة أخرى أعلن الكندري تمسكه بمقترح إلغاء قانون العزل السياسي ورفضه التعديل بالإضافة التي أعلن عنها بعض النواب اخيرا، مشيرا إلى انه تقدم مباشرة بعد الجلسة الافتتاحية بمقترح بإلغاء قانون العزل السياسي مباشرة وبشكل كامل وبلا تعديلات.

واكد أن هذا الاقتراح بالتعديل به شبهة دستورية وبتنافي مع الطبيعة الديمقراطية، مشددا على أن هذا القانون وضع لعزل بعض السياسيين من المواجهة مع الحكومة.

وكشف الكندري عن توجيه حزمة أسئلة بخصوص غرفة التجارة مطالبا بتعاون الحكومة في هذا الجانب، موضحا ان قانون غرفة التجارة صدر قبل الدستور وهناك تساؤلات عن مدى دستورية وجود الغرفة.

وتساءل عن أسباب تلقي موظفي الغرفة دعم العمالة الوطنية وسبب عدم تقدم الدولة مشروع قانون ينظم غرفة التجارة حتى الآن.

واشار الكندري إلى ان المادة الأولى من قانون الغرفة تنص على انها مؤسسة ذات نفع عام مهمتها تنظيم المصالح التجارية والصناعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها.

واضاف الكندري انه مع بداية الدولة الحديثة لا يمكن أن ينشأ شيء من دون غطاء قانوني ودستوري واستقلالية تامة لذلك يكثر اللغط حول هيئة مكافحة الفساد ولماذا لا تكون مستقلة غير تابعة للسلطة التشريعية او الرقابية او القضائية ؟!

وأوضح الكندري ان نظام الدولة لا يجيز أن تكون هناك كيانات مستقلة ويجب وجود تبعيات لها مثل هيئة مكافحة الفساد التي تتبع وزير العدل وجمعيات النفع العام تحت إشراف وزارة الشؤون والكيانات التجارية كلها تحت إشراف وزارة التجارة.

وسأل عن الشكل القانوني لغرفة التجارة، وعما إذا كانت مؤسسة تجارية أم ذات طابع نفع عام، وسبب تلقي موظفيها دعم العمالة الوطنية وعما إذا كانت شركة وأي نوع من أنواع الشركات حتى نعرف التعامل معها.

واستفسر الكندري عن سبب عدم تقديم الحكومة حتى الآن مشروع قانون ينظم عمل غرفة التجارة واكتفت بقانونها القديم الذي وجد قبل الدستور.

وقال الكندري إن غرفة التجارة لديها إيرادات ومصروفات وتأخذ اشتراكات وتصدق على أوراق، متسائلا عمن يراقب كل هذا ومن المستفيد من وجودها بهذا الشكل بخاصة أن هناك كلاما بأنها غير قائمة اساسا.

واشار الكندري إلى ان جميع المنظمات تنصاع تحت شكل قانوني إلا غرفة التجارة، مؤكدا أنه سيكون لديه تحرك لتنظيم غرفة التجارة.

ولفت إلى أنه بدأ بتوجيه حزمة أسئلة بهذا الخصوص متمنيا تعاون الحكومة في هذا الجانب بخاصة انها لم تقدم مسبقا قانونا ينظم عمل الغرفة من باب تساوي جميع المؤسسات تحت رقابة السلطات الثلاث الموجودة في الدولة.

عبدالكريم الكندري

متمسك بمقترح إلغاء قانون العزل السياسي وأرفض التعديل

جميع المنظمات تنصاع تحت شكل قانوني إلا غرفة التجارة

تقدم بمقترح لتكليف لجنة المرافق بدراسة القضية

الشاهين: الازدحام المروري يكلف خزينة الدولة 4 مليارات دولار سنوياً

اسامة الشاهين

شوارعنا تجاوزت طاقتها الاستيعابية بنسبة 85%

مشكلة الازدحام تؤثر على رؤية الحكومة بتحويل الكويت إلى مركز مالي واستثماري

أكد النائب اسامة الشاهين أن قضية الازدحام المروري تكلف الدولة 4 مليارات دولار سنويا، مشيرا إلى ان الكويت تحتل المرتبة الرابعة عالميا بالنسبة لعدد المركبات على الطرق.

وقال الشاهين في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن شوارعنا تجاوزت طاقتها الاستيعابية بنسبة ٨٥٪، مشيرا إلى أن وزارة الاشغال أعلنت ان شوارعنا تستوعب ٩٠٠ الف سيارة، بينما الموجود فعليا مليون و٦٠٠ الف سيارة.

وكشف الشاهين عن التقدم برسالة إلى المجلس وعدد من النواب منهم د.جمعان الحربش ود. عبدالله فهاد العنزي ومحمد الدلال وعبدالوهاب البابطين لتكليف لجنة المرافق العامة مناقشة قضية الازدحام المروري.

وأكد أهمية دراسة لجنة المرافق لتلك الظاهرة ووضع حلول قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى ورفع تقريرا متكاملا عن هذه القضية في شهر مايو المقبل لمجلس الأمه حتى تأخذ مسارها في العناية والاقرار.

ولفت الشاهين إلى ان مشكلة الازدحام حقيقية في ظل غياب منظومة النقل الجماعي والحلول المبتكرة تخفف الازدحام وتؤثر على رؤية الحكومة بتحويل الكويت إلى مركز مالي واستثماري عالمي.

ومن جانب آخر أكد الشاهين ان الأولويات النيابية تسير وفقا للجدول المنظم لها في المناقشة والاقرار وقد ادرجت على جلستي 7مارس و14 مارس المقبل مطالبا الشعب الكويتي بمتابعة الجلسات وأداء نوابهم.

وقال الشاهين إن اي محاولة لعدم تمرير تلك التشريعات غير مقبول، مطالبا السلطتين بالتعاون لإقرار مثل هذه التشريعات.

طالب بتزويده باللوائح والقرارات الوزارية المنظمة للعمل

الدلال يسأل الحربي عن عدم تطبيق اللوائح بشأن منح بدل الخفارة للأطباء

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة د. جمال الحربي حول عدم قيام وزارة الصحة بتفعيل وتطبيق اللوائح المنظمة لعمل ودعم الأطباء وخصوصا في جانب منح بدل الخفارة.

ونص السؤال على الآتي:

يعتبر الطاقم الطبي خصوصا الأطباء الكويتيين والممرضين من أهم صور الاستثمار البشرى لما تقوم به هذه الشريحة من دور حيوي في دعم الصحة العامة والمستشفيات والمراكز الصحية الحكومية، وقد أولت الدولة أهمية كبيرة في دعم الأطباء والطاقم الطبي من خلال عدد من الامتيازات لتوفير الأجواء المناسبة لأداء دورهم الإنساني والوطني، إلا أنه لوحظ شكوى العديد من الأطباء بعدم قيام وزارة الصحة بتفعيل وتطبيق اللوائح المنظمة لعمل ودعم الأطباء خصوصا في جانب منح بدل الخفارة المقررة في نظم ولوائح وزارة الصحة حيث تقرر تلك النظم واللوائح " منح الاطباء من مستوى استشاري فما دون الذين يطفون بالخفارة لمدة 18 ساعة في الأسبوع على الأقل خلاف ساعات الدوام المقررة بدل خفارة، والوقع أن وزارة الصحة لم تفعل تلك اللوائح والأنظمة مما يعني عدم الالتزام بالقانون وتطبيقه ويعد تجاوزا قانونيا خطيرا.

وطالب الدلال بإفادته وتزويده بالآتي:

-1 يرجى تزويدي باللوائح والقرارات الوزارية كافة المنظمة لعمل الاطباء خصوصا في مجال منح بدل الخفارة.

-2 ما الاسباب التي دفعت وزارة الصحة في عدم تطبيق اللوائح الخاصة بدعم الاطباء خصوصا في منح بدل الخفارة وفقا للوائح المنظمة في وزارة الصحة.

-3 هل توجد احكام قضائية بإلزام وزارة الصحة بتطبيق نظام منح بدل الخفارة صادر للأطباء الكويتيين او أحدهم؟ وهل قامت وزارة الصحة بتنفيذ ما ورد بالأحكام القضائية؟ وفي حال امتناع الوزارة عن ذلك يرجى تبيان الاسباب وراء ذلك.

-4 ما اجراءات وزارة الصحة لتفعيل بنود وواد التشريعات والنظم واللوائح لدعم الاطباء والطاقم الطبي خصوصا بدل الخفارة؟ مع تزويدي بما يفيد ذلك.

أكد أنه لا يستقيم مع العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص

أبل: قرار الجامعة تقليل فرص اختبارات القدرات «مرفوض»

د. خليل ابل

صرح د. خليل ابل عضو اللجنة التعليمية في مجلس الأمة بأن قرار الجامعة حول تقليل فرص اختبارات القدرات وتحديدها لطلبة السنة الثانية عشر فقط، مرفوض ومستغرب جدا إذ انه لا يستقيم مع العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص التي نص عليها الدستور الكويتي حيث تم منح الطلبة السابقين فرص أكثر بينما حددها للآخرين.

كما أشار د. خليل ابل بأن التذرع بعدم وجود ميزانية لتلك الاختبارات هو بحد ذاته يكشف عن مدى التخبط والعشوائية في القرار حيث لا يمكن قبول ذلك العذر سواء كان صادرا من جامعة الكويت او وزارة المالية.

وأكد النائب علي وزير التربية ووزير التعليم العالي بوجوب تدخله لإلغاء ذلك القرار الذي يلحق الضرر بأبنائنا الذين يسعون إلى التساوى في فرص التعليم، علاوة على أن اختبارات القدرات تمنح الطلبة الفرصة على التدرب ومراجعة العلوم المختلفة وتمكن الطالب من التدرب على التفكير العلمي والمنطقي.

كما أشار إلى أن وزير المالية تقع عليه المسؤولية أيضا في التدخل للحد من التدخلات غير المدروسه وذلك من أجل الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية التي أكدت عليها خطة التنمية.